

## الحركة السياسية الفلسطينية

\* محمد حجازي

# حركة "حماس" بين خيارَي الشراكة والتفرد

الداخل ومن الشتات كي يعلنوا تأليف حركة التحرر الوطني الفلسطيني ("فتح") متأثرين بالثورتين الجزائرية والفيتنامية، واستكمل التحول بتأليف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وهي الحركة التي خرجت منها فيما بعد الجبهة الشعبية - القيادة العامة، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وجاءت معركة الكرامة في سنة ١٩٦٨ كي تشكل معلماً مهماً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية تجسّد في سيطرة الفصائل المسلحة على منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تشكلت بقرار عربي في سنة ١٩٦٤. وهكذا بات للفلسطينيين، كجماعة سياسية، ممثلاً شرعياً تنضوي في إطاره مختلف التشكيلات العسكرية الفلسطينية.

## بدايات حركة "حماس"

كان لا بد من هذه المقدمة للإشارة إلى التوجه اللافت الذي تبنته حركة الإخوان المسلمين في تلك الفترة برفض بنيتها بالكفاح ضد الاحتلال، ووضع نفسها

(\*) باحث في الإسلام السياسي مقيم بغزة.

## مقدمة

تعود جذور الصراع السياسي، بين الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) وفصائلها المتعددة من جانب، والإسلام السياسي وممثليه حركة "حماس" والجهاد الإسلامي من جانب آخر، إلى سنة ١٩٦٧، وهي السنة التي هُزم فيها التيار القومي العربي بعد حرب ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل بقية فلسطين، إلى جانب هزيمة الجولان السورية وسيناء المصرية. قبل هزيمة حزيران/يونيو بعدة أعوام، وقبل تشكل حركة "فتح"، جرت محاولات لدفع تنظيم الإخوان المسلمين في فلسطين إلى الانخراط في النضال الوطني ضد إسرائيل، لكن هذه المحاولات فشلت أمام الرأي الداعي إلى إعطاء البعد الدعوي الديني الأولوية تحت شعار "التهئية الدينية للشعب"، الأمر الذي دفع عشرات الشبان إلى الخروج من حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة بالتحديد، والتفكير في تأليف حركة سياسية فلسطينية جديدة تنادي بالكفاح المسلح والبدء بعمليات فدائية ضد الاحتلال. وجاءت لحظة التحول عندما التقى عدد من الشباب الفلسطيني من

والدولية لإعطاء قضية الشعب الفلسطيني الوطنية صبغة دينية. كما لم يقرأ اليسار الفلسطيني جيداً البعد الأيديولوجي الاجتماعي لحركة "حماس"، وإنما اكتفى بالنظر إليها كظاهرة سياسية فقط، فلم يخض معركة ضد أجدتها الاجتماعية.

إن فشل م.ت.ف. وتحديداً حركة "فتح" في إنجاز البرنامج الوطني من خلال مسار أوسلو، واتضح عقم المفاوضات مع إسرائيل وفشلها في بناء سلطة وطنية بعيدة عن ممارسة الفساد والمحسوبية، وفي اكتساب مقومات الدولة ذات السيادة، أمور كلها منحت حركة "حماس" مجالاً للتحوّل السريع نسبياً إلى القوة المعارضة الأولى، وهي قوة تنامي تأثيرها بين أوساط الجمهور الفلسطيني مع تواصل ممارسات السلطة الفلسطينية بعد تأسيسها في سنة ١٩٩٤. ويمكن القول إن القيود التي فرضتها إسرائيل على السلطة، وفشلها في التحوّل إلى دولة مستقلة كما أملت بذلك القوى التي راهنت على اتفاق أوسلو، أتاحا المجال أمام حركة "حماس" لتوسيع قاعدتها الاجتماعية مستفيدة من الإمكانيات المادية التي توفرت لها، ومن تبنيها عمليات ناجحة ضد إسرائيل التي تفاقم الحقد الجماهيري ضد ممارساتها القمعية والاستيطانية التي اتسعت بعد اتفاق أوسلو، ومستفيدة أيضاً من ممارسات السلطة المنفردة لفئات واسعة من الجمهور الفلسطيني.

## موقف "حماس" من

### منظمة التحرير

بقيت العلاقة إشكالية بين حركة "حماس" ومنظمة التحرير منذ إعلان تأسيس الأولى، فقد تشكلت الحركة خارج أطر م.ت.ف. وبقيت عرضة لشد وجذب وتنافس بشأن التمثيل الفلسطيني الذي خاضت من أجله حركة "فتح"

منافساً للحركة الوطنية الفلسطينية الوليدة ولنضالها ضد الاحتلال، وإعطاء الأولوية لأسلمة المجتمع بمفهوم حركة الإخوان المسلمين وتأجيل المواجهة مع المحتل، بل وصل الأمر إلى تكفير الحركة الوطنية وتخوينها. وبقي هذا الموقف حتى لحظة تفجّر الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، حين أعلنت حركة الإخوان المسلمين، متأثرة بضغط الشارع وتامل قاعدتها الاجتماعية، انطلاقة حركة المقاومة الإسلامية ("حماس").

وهناك من رأى في إعلان قيام حركة "حماس" إنجازاً للوطنية الفلسطينية بانضمام قوة تمثل الإسلام السياسي في فلسطين إلى الحركة الوطنية، وتبنيها المواجهة المفتوحة مع الاحتلال. لكن الأمور أخذت منحى آخر عندما اعتمدت حركة "حماس" موقف المتحدي لمنظمة التحرير على الصعيد الداخلي، وسلكت طريقاً مختلفاً عن القوى الوطنية، وعن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. وفشلت القيادة الفلسطينية في إقناع حركة "حماس" بالانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية، كما فشلت في الاتفاق على برنامج فاعليات مشتركة في إبان الانتفاضة الأولى.

ولم يستند موقف منظمة التحرير من حركة "حماس" إلى فهم عميق للإسلام السياسي ودوره، وإلى خصوصية الحالة الفلسطينية وعلاقتها بحركة الإخوان المسلمين وفروعها وبمكتب الإرشاد العام لحركة الإخوان العالمية، وبارتباطاتها المالية العالمية، وبحركة رأس المال الإسلام السياسي، وعلاقتها بالعائدات النفطية. ولم تدرك المنظمة وفصائلها قدرة الإسلام السياسي على التأثير، وما يتوفر له من دعم هائل، ونتائج توظيفه اجتماعياً وسياسياً. باختصار، لم تدرك منظمة التحرير ما تعنيه أسلمة الخطاب السياسي بشأن القضية الفلسطينية، ولا التداعيات المحلية والإقليمية

وتيارات فلسطينية متعددة، فإن موضوع أسلمة المنظمة سيواجه بمواقف رافضة من العديد من القوى والفصائل الفلسطينية، كما ستجد مساعي السيطرة الديمقراطية أو العنيفة على المنظمة صعوبات جمة.

## "حماس" والسعي للسيطرة على مؤسسات السلطة

إن صعوبة، بل استحالة، السيطرة على المنظمة، دفعت حركة "حماس" إلى السيطرة على السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد أصبح هذا التوجه أكثر تجسيدا لأدوات التغيير التي تنشدها الحركة، بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية الثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وهي السنة التي شهدت تحولات كبرى في مسار السلطة؛ فالصراع الداخلي حسمه هذه المرة صندوق الاقتراع، إذ تعتبر "حماس" أن السيطرة على السلطة ودخول الحكم لا يقيدانها كما يقيدان حركتها في م.ت.ف. صاحبة الالتزامات والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، كون المنظمة، بحسب ميثاق الحركة، منظمة علمانية، هذا على الرغم من أن أسس النظام السياسي الفلسطيني الذي أنشأته السلطة الوطنية الفلسطينية كانت علمانية (أي تقوم على فصل المؤسسة الدينية عن مؤسسات السلطة) بحسب القانون الأساسي والقوانين الفلسطينية التي أقرها المجلس التشريعي الفلسطيني، إلا أن هذه قابلة للتعديل والتغيير إذا ما سيطرت "حماس" على المجلس التشريعي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في بداية الحصار الشامل على قطاع غزة كان هناك غموض بشأن ما إذا كان على حركة "حماس" أو على حكومتها، أن تقرا وتعتبرا بالشروط والاتفاقيات الدولية التي حُسم فيها الموقف الدولي في اتجاه مطالبة الحكومة لا الحركة بنبذ العنف والاعتراف بالاتفاقيات وبإسرائيل

وفصائل م.ت.ف. الأخرى صراعات دامية دفاعاً عن المنظمة كممثل شرعي ووحيد، ودفاعاً عن إبعاد قراراتها عن تجاذبات المحاور العربية. ويمكن القول إن أحد أهم الإنجازات التي تحققت في مجال العمل السياسي الفلسطيني تمثلت في بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية في ظل حضور مؤثر لمنظمة التحرير باعتبارها الإطار الجامع لمختلف تلاوين الطيف السياسي الفلسطيني.

واجهت حركة "حماس" عملياً ثلاثة خيارات في تعاملها مع م.ت.ف. هي: الأول، الانضواء تحت راية المنظمة والعمل من داخل أطرها والسعي للسيطرة عليها وتوجيهها وفق برنامجها السياسي والاجتماعي ونزع صفة العلمانية عنها كما جاء في ميثاق "حماس"؛ الثاني، استمرار العمل من خارجها وتحدي شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني وإعلان نفسها بديلاً منها؛ الثالث، المزج بين عناصر من الخيارين السالفين، أي العمل من خارج المنظمة لكن من دون إعلان نفسها بديلاً منها. وأرى أنه الخيار الذي تعمل بموجبه حركة "حماس"، وهو الخيار الذي اتضحت معالمه، والذي فهمته قيادة م.ت.ف. (وقيادة حركة "فتح") أنه تحدٍ لشرعيتهما، وكان سبباً في توتر علاقة "فتح" بحركة "حماس". واتضح ذلك عندما رفضت "حماس"، في حواراتها مع الفصائل الفلسطينية، التسليم بأن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بحجة عدم تمثيلها فيها، كما يلاحظ في تصريحات خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة، بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة في أواسط سنة ٢٠٠٧.

وإذا كان هاجس السيطرة على م.ت.ف. لدى حركة "حماس" محكوماً بتعقيدات كبيرة، ومرهوناً بالدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمة في المرحلة المقبلة، وبحجم هذا الدور كونها ائتلاًفاً عريضاً يضم في صفوفه اتجاهات

الوطنيين الذين يستطيعون التفاوض حول هذه المناطق إن أرادوا وبكفاءة أكبر." وهذا يعني أن "حماس"، ووفقاً لنتائج انتخابات ٢٠٠٦، في الضفة والقطاع، هي التي يجب أن تفاوض، لا منظمة التحرير، أي أن السلطة هي التي ينبغي لها أن تفاوض عن الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وهذا الموقف ينسجم مع مفهوم "حماس" بالنسبة إلى موضوع الهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، وينسجم مع سعيها لأن يكون حكمها في قطاع غزة إمارة تتلقى الدعم من العالم الإسلامي، ومن حركة الإخوان المسلمين التي يبدو أنها وعدتها بالدعم المتنوع في مقابل أن تحافظ الحركة على حكمها في القطاع باعتباره التجسيد العملي والإنجاز الأكبر للإخوان المسلمين في تاريخهم.

وأمام سعي "حماس" لتجاوز م.ت.ف. وتشكيل مرجعية سياسية جديدة، يبرز سؤال عما إذا كانت الحركة قادرة، فعلاً، على إزاحة القديم المتمثل في م.ت.ف. وعلى أن تصبح الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وتصعب هنا الإجابة بنعم أمام قيام حركة "حماس" بعد سيطرتها على قطاع غزة بالتنكر، كما يبدو، لمبدأ التعددية الحزبية والسياسية، ورفضها التزام مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الدورية، وعدم احترامها حقوق الإنسان. فهذه مبادئ تبنتها م.ت.ف. عبر وثائقها الرسمية (منها وثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي)، وإن كان واضحاً أن أجهزة السلطة في الضفة الغربية لا تحرص على تطبيقها وفقاً لما تنص عليه الوثائق المذكورة. وتشير السياسة الممارسة لحركة "حماس" إلى مسعى يتجاوز المطالبة بإصلاح م.ت.ف. إلى المطالبة بإعادة النظر كلياً فيها من أجل طرح مرجعية جديدة، أي أن المنظمة، في رأي "حماس"، لا تمثل الشعب الفلسطيني كافة.

كشرط أساسي للتعامل مع حكومة تسيطر عليها "حماس".

وفي خضم المعاناة الشعبية بعد العدوان الهجمي الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٧/١٢/٢٠٠٨، وبعد قرارات إعادة إعمارها وإعادة إسكان المواطنين الذين هدمت بيوتهم، أعلن خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" في خطاب من الدوحة كرره من دمشق في شباط/فبراير ٢٠٠٩ أن لا شرعية لأي مؤسسات أو تشكيلات تناقض الخيار الحقيقي للشعب الفلسطيني وهو المقاومة، ولذلك سيسعى لتشكيل مرجعية وقيادة لقوى المقاومة في الداخل والخارج وصولاً إلى اللحظة التي تلتقي فيها البندقية والمنظمة كما التقتا في سنة ١٩٦٩. وقبل هذا الموقف المعلن نشر مركز الزيتونة عدة مداخلات لقادة "حماس" بمن فيهم أسامة حمدان وسامي خاطر، عضوا المكتب السياسي للحركة، جاء فيها كلام أكثر تعبيراً عن اتجاه السياسة الذي تسير عليه حركة "حماس". ففي ندوة حوارية أقامها المركز المذكور في بيروت في ٢/٧/٢٠٠٨، قال حمدان إن التغيير الذي يجري في الساحة الفلسطينية هو بين قوة صاعدة وقوة مهيمنة، بين ما هو جديد وما هو قديم... بتعبير آخر، يرى حمدان أن حركة "حماس" تشكل قوة إزاحة سياسية اجتماعية جديدة لكل ما هو قديم في البنية السياسية القائمة. ويضيف في موقع آخر أن م.ت.ف. لم تعد قائمة بدليل أن ليس هناك إطار مؤسساتي وطني جامع يساهم في حل مشكلة الانقسام الجاري.

وتنص وثيقة "غير رسمية" لحركة "حماس" صدرت في أواسط سنة ٢٠٠٨، وعنوانها "أسس وآليات على طريقة الوفاق الوطني"، على ما يلي: "لم يكن موضوع التفاوض مع إسرائيل نيابة عن سكان الضفة وغزة أحد أهداف أو أسباب نشوء منظمة التحرير. فغزة والضفة الغربية هي مناطق مأهولة بالفلسطينيين

٢٣/١٢/٢٠٠٦. وتضمن مشروع الهدنة الذي صاغه أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية، هدنة مدتها خمسة أعوام بين حكومة "حماس" وإسرائيل، وكانت الصحيفة اعتبرتها جزءاً من الجهود التي تبذلها الحركة لكسر مقاطعتها أوروبياً. وشملت مسودة الخطة، فضلاً عن اقتراح الهدنة، انسحاب إسرائيل إلى خط يتفق عليه داخل الضفة الغربية على أن يتعهد الفلسطينيون بوقف الهجوم على إسرائيل، والإسرائيليين في أراضي ١٩٦٧، وفي إسرائيل، وفي العالم، في مقابل ألاّ تهاجم إسرائيل الفلسطينيين، وأن تتعهد بعدم البناء في المستعمرات، وعدم شق طرق فاصلة، علاوة على تعهدها بالسماح بحرية الحركة داخل الضفة، وبين الضفة وشرقي القدس، وبين الضفة وغزة، كما طرحت وجود ممر حر إلى مصر، وتفصيلات أخرى. وبغض النظر عن مستوى دقة هذه الورقة، ومدى جديتها، إلاّ إنها تشير إلى استعداد حركة "حماس" للتوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل بشأن دولة في حدود الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، مستندة إلى تقدير أن الزمن هو لمصلحة الفلسطينيين، وأن هناك تحولات إقليمية ستضعف إسرائيل.

وتدرك إسرائيل أنه على الرغم من أن حركة "حماس" لم تتخلّ علناً عن مواقفها السياسية، فإن تحولها إلى سلطة حاكمة في قطاع غزة جعلها أكثر حذراً في التعامل معها كقوة عسكرية، وهو ما يفسر وقفها إطلاق صواريخ على إسرائيل منذ انتهاء العدوان على غزة في أوائل سنة ٢٠٠٩. وقد أوردت الصحف أنباء فحواها أن إسرائيل - أخذة بعين الاعتبار الانقسام الجاري في الحركة السياسية الفلسطينية - تدرس إمكان التفاوض مع حماس بهدف إبرام اتفاق طويل الأمد معها في ظل تعثر ذلك مع السلطة الفلسطينية بقيادة

## أبعاد عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية

في إثر الانتفاضة الأولى، اتجه التفكير الأمني الإسرائيلي الجديد بعد فشل سياسة احتواء حركة الإخوان المسلمين وتطويرها إلى التفكير في إحداث مجابهة بين حركة "حماس" وم.ت.ف. وبقي هذا التفكير الإسرائيلي حاضراً إلى أن تم توقيع اتفاق أوسلو. فالتقارير التي كانت تصل إلى مكتب رابين، رئيس الحكومة آنذاك، أشارت إلى صعود الحركتين الأصوليتين ("حماس" والجهاد الإسلامي)، وتحديداً في قطاع غزة، وكذلك إلى تآكل سلطة المنظمة ونفوذها. من هنا باتت القيادة الإسرائيلية تخشى من تضائل خياراتها، وإحساسها بأنها ربما تكون أمام خيار التفاوض مع "حماس" إذا ما استمر ضعف م.ت.ف. وبعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة عسكرياً في أواسط سنة ٢٠٠٧، صدر عن إسرائيل موقف يعتبر أن قطاع غزة أصبح "كياناً معادياً"، وتبعه تصريح آخر على لسان وزير الخارجية تسيبي ليفني، جاء فيه أن "حماس باتت عنواناً".

ما أرادت إسرائيل تأكيده عند انسحابها من قطاع غزة أنها لم تعد دولة تحتل أراضيها، وأنها، كقوة احتلال، لا تنطبق عليها المعايير الدولية. أمّا الأمر الثاني الذي أرادت إسرائيل من هذه الخطوة فهو الفصل بين الضفة والقطاع بهدف شق الحركة السياسية الفلسطينية، وتقويض مشروع إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران/يونيو. وعندما طرح إيهود أولمرت، رئيس الحكومة الإسرائيلية، مشروعه لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، وتأجيل بتّ قضايا الحل النهائي، الأمر الذي رفضته القيادة الفلسطينية في حينه، طرحت "حماس" فكرة حل يقوم على هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، وقد نشرته صحيفة "يديعوت أchronوت" الإسرائيلية في

وتحديداً الخدمات التي تجد وزاراتها صعوبة في توفيرها. فجنح الدعوة هو عبارة عن شبكة من المؤسسات الاجتماعية والمالية والتعليمية والخدماتية المتعددة والمنتشرة في كل مدينة ومنطقة وحرارة، والتي تطور عملها باستمرار، وتحت تصرفها لجان الزكاة التي توفر المال للملائم للنشاطات التي تتولاها منظومة الدعوة التي تشكل الأساس في مبنى الحركة التنظيمي. وبعبارة أخرى، هي مؤسسات سلطة، وهي "دولة داخل دولة"، ولها شبكات تعليمية مستقلة تقوم بتطويرها باستمرار، وتنال الحظ الأوفر من الدعم الذي يأتيها من الخارج. ولدى هذه المنظومة المتنوعة الأداء برامجها وخططها الهادفة إلى احتواء مؤسسات السلطة التي تسيطر عليها "حماس"، وخصوصاً مؤسسات التعليم الرسمي (الحكومي)، حيث النشاط الملحوظ للحركة. وتقوم لجان الزكاة بجمع المال من مختلف أنحاء العالم، وتحديداً من مؤسسات خليجية خيرية إسلامية مستقلة، أو مؤسسات تتبع لحركة الإخوان المسلمين ذات الرصيد المالي والاستثماري الواسع. ومن هنا يصف بعض الباحثين والكتاب المال الذي يصل باسم جمعيات خيرية خليجية إسلامية، أو ما يسمى ائتلاف الخير، إلى حركات الجهاد العالمي ومنها حركة "حماس"، بأنه أحد تجليات الظاهرة النفطية في المنطقة. ويشار هنا إلى أن لجان الزكاة تشكل العمود الفقري في بنية منظومة الدعوة، وأبرزها جمعية الصلاح، والمجمع الإسلامي، وجمعية الفلاح، التي يباشر منها الدعم الموجه إلى مجالات الصحة، والتعليم، ورياض الأطفال، والشباب، والمرأة، ونشاطات اجتماعية أخرى، فضلاً عن مؤسسات إعلامية محلية تولت إنشائها بعدما أغلقت مؤسسات خصومها لإدراكها أهمية الإعلام وحيويته بالنسبة إليها. هذا إلى جانب النشاطات الاستثمارية في المجال المصرفي - محلات الصرافة - وفي العقارات والتجارة

فتح" (صحيفة "الجريدة" الكويتية، ٢٨/١٠/٢٠١٠).

وفي السياق ذاته أوردت مجلة "نيوزويك" الأميركية نص لقاء مع خالد مشعل بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١٠ قال فيه إن "حماس" على استعداد للاتفاق مع إسرائيل إذا وافقت على إقامة دولة فلسطينية في حدود سنة ١٩٦٧ عاصمتها القدس، وعلى حق العودة، وأن يكون للدولة الجديدة سيادة كاملة على أراضيها وحدودها ومن دون مستعمرات. ويضيف مشعل أن "حماس" ستقبل اتفاقاً مع إسرائيل إذا وافق عليه معظم الفلسطينيين. وتعلق الصحيفة أن مشعل يريد أن يكون طرفاً في المفاوضات، فرييس المكتب السياسي لحركة "حماس" يقول إن اللقاءات غير المباشرة مع الإدارة الأميركية غير كافية، وإن "على هذه الإدارة أن تسمع منا مباشرة".

هناك من يرى في هذا الكلام رسالة واضحة من قيادة "حماس" تبين استعدادها لتقديم نفسها بديلاً من المنظمة، والواقع أن الانقسام الجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة بات يغري إسرائيل بأكثر من سيناريو، منها على سبيل المثال، تشجيع قيام كيان سياسي منفصل في قطاع غزة يحرر إسرائيل من التزاماتها كدولة محتلة. إلا إن هناك خشية من أن يقود هذا المنطق الذي يرى في قطاع غزة منطقة محررة من الاحتلال، إلى التفكير في إمكان إعلان إقامة دولة عليها.

## تداعيات سيطرة حركة "حماس"

### على قطاع غزة

تشكل المؤسسات التي أنشأتها حركة "حماس" في قطاع غزة القاعدة الأساسية التي تستند إليها منظومة الدعوة التي أقامتها الحركة، والتي تستعين بها الحكومة في غزة على توفير جزء كبير من خدماتها الاجتماعية،

العامّة، وخصوصاً في تجارة الأنفاق. وهناك أيضاً الدعم المالي السياسي الذي يأتي من دول لها أجندة إقليمية، والضرائب التي تجبها حكومة "حماس" والتي تُصرف على حكومتها وبنيتها الإدارية ذات اللون الحزبي الواحد (المسيطر على التعليم والأمن والقضاء). وهذه الشبكة من المؤسسات والعلاقات والخدمات تشكل في مجموعها مشروعاً سياسياً اجتماعياً يتسم بالشمولية الثقافية، والعنف ضد الخصوم السياسيين ومؤسساتهم المجتمعية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجامع يحتل مكانة استثنائية في عمل منظومة الدعوة، وهو بمنزلة المكاتب الحزبية التي تُعقد فيها الاجتماعات والنشاطات المتنوعة للحركة، ولكل جامع أسرة تنفذ سياسة الحركة الموجهة إلى الجمهور والفئات التي تستهدفها الحركة. وتوفر المساجد انتشاراً واسعاً ومنظماً بحيث لا يخلو حي في قطاع غزة من مسجد، الأمر الذي يفسر حرص حركة "حماس" على السيطرة الحزبية على جميع مساجد القطاع، وعلى جلب الدعم والتبرعات لبناء مساجد جديدة.

**"حماس" والمصالحة**

هناك عدة أسباب تحول دون تحقيق مصالحة بين حركتي "حماس" و"فتح"، أولها أن الوضع الفلسطيني لم يشهد منذ تشكل حركة "حماس" توافقاً سياسياً برنامجياً على غرار ما كان يحدث بين فصائل منظمة التحرير، وإنما حدثت تفاهات هنا وهناك، لكنها لم ترق إلى مستوى الشراكة السياسية. فنحن إزاء برنامجين مختلفين: لم تستطع "فتح" إنجاز إنهاء الاحتلال وإقامة دولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، على الرغم مما تحقق للفلسطينيين على صعيد التكوّن كجماعة سياسية تتطلع إلى الحرية والاستقلال، كما أن

البرنامج الثاني، ومع أنه لم يُختبر بشكل كاف، إلا أنه، ونتيجة ممارساته على الأرض، وخصوصاً بعد أدائه في الحكم في قطاع غزة وعلى صعيد المقاومة الفعلية، لم يشكل نموذجاً يُحتذى به من طرف معظم الفلسطينيين، لأنه قدم نموذجاً رديئاً في الحكم قائماً على الهيمنة والتفرد، فضلاً عن أنه يحمل أجندة اجتماعية ذات مظلة إسلامية أصولية طغت على موقفه من الرموز الوطنية (كالعلم، والجندي المجهول، والنشيد الوطني، والكوفية..)، ولم تكن حساباته فيما يخص المقاومة دقيقة، وإنما عمل على توظيفها لمصلحة أهداف سياسية فئوية تتعلق بتعزيز نفوذه كي يشكل البديل السياسي من م.ت.ف. فضلاً عن أن "حماس" لم تشكل نموذجاً يُحتذى به الفلسطينيين في المقاومة والصمود ومواجهة الاحتلال في إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٧/١٢/٢٠٠٨. صحيح أن "حماس" حافظت على حكمها في قطاع غزة، لكنها فشلت في إلحاق خسائر مؤذية بالعدو الذي دخل أحياء القطاع ذات الكثافة السكانية. لقد سعت إسرائيل لفرض معادلة فحواها أن "حماس" إذا أرادت المحافظة على حكمها فعليها دفع الثمن كونها "أصبحت العنوان في قطاع غزة" كما قالت آنذاك ليفني، وعليها بالتالي المحافظة على الأمن ومنع فصائل المقاومة من إطلاق الصواريخ. ويبدو أن قيادة "حماس" استوعبت الدرس واختارت تعزيز حكمها في القطاع باعتباره الانطلاق إلى مشروع "إسلامي عالمي"، فقد قرأنا تصريحات الزهار وفتحي حماد، القياديين البارزين في الحركة، كما سمعنا تصريحات متتالية تصف إطلاق الصواريخ من غزة على أهداف إسرائيلية بالخيانة واللاوطنية، أو بأنها من عمل "متمردين على فصائلهم" وفقاً لتصريح محمود الزهار لصحيفة "الحياة" اللندنية في ٣٠/١٠/٢٠١٠، الأمر الذي نفته فصائل العمل الوطني في قطاع غزة.

العامّة، وخصوصاً في تجارة الأنفاق. وهناك أيضاً الدعم المالي السياسي الذي يأتي من دول لها أجندة إقليمية، والضرائب التي تجبها حكومة "حماس" والتي تُصرف على حكومتها وبنيتها الإدارية ذات اللون الحزبي الواحد (المسيطر على التعليم والأمن والقضاء). وهذه الشبكة من المؤسسات والعلاقات والخدمات تشكل في مجموعها مشروعاً سياسياً اجتماعياً يتسم بالشمولية الثقافية، والعنف ضد الخصوم السياسيين ومؤسساتهم المجتمعية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجامع يحتل مكانة استثنائية في عمل منظومة الدعوة، وهو بمنزلة المكاتب الحزبية التي تُعقد فيها الاجتماعات والنشاطات المتنوعة للحركة، ولكل جامع أسرة تنفذ سياسة الحركة الموجهة إلى الجمهور والفئات التي تستهدفها الحركة. وتوفر المساجد انتشاراً واسعاً ومنظماً بحيث لا يخلو حي في قطاع غزة من مسجد، الأمر الذي يفسر حرص حركة "حماس" على السيطرة الحزبية على جميع مساجد القطاع، وعلى جلب الدعم والتبرعات لبناء مساجد جديدة.

## "حماس" والمصالحة

هناك عدة أسباب تحول دون تحقيق مصالحة بين حركتي "حماس" و"فتح"، أولها أن الوضع الفلسطيني لم يشهد منذ تشكل حركة "حماس" توافقاً سياسياً برنامجياً على غرار ما كان يحدث بين فصائل منظمة التحرير، وإنما حدثت تفاهات هنا وهناك، لكنها لم ترق إلى مستوى الشراكة السياسية. فنحن إزاء برنامجين مختلفين: لم تستطع "فتح" إنجاز إنهاء الاحتلال وإقامة دولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، على الرغم مما تحقق للفلسطينيين على صعيد التكوّن كجماعة سياسية تتطلع إلى الحرية والاستقلال، كما أن

مراجعة سياسية لمواقفها من الوطنية الفلسطينية، ومن منظمة التحرير، ومن التداول السلمي للسلطة، ومن مفهوم المقاومة، والمشاركة السياسية. وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى بروز تيار داخل "حماس" في قطاع غزة تمثله قيادات مركزية لها حضورها الإعلامي، وبدأ يعبر عن نفسه في الندوات والورش واللقاءات التي يجريها "بيت الحكمة" (وهي المؤسسة التي أنشأها أحمد يوسف بتمويل سويسري). وملخص وجهة نظر هذا التيار فحواه أننا فشلنا في المقاومة كما فشلت م.ت.ف. وحركة "فتح" في المفاوضات، وأننا لم نستطع إدارة حكم غزة بشكل سليم، وأن علينا الجمع بين المقاومة والحكم ضمن استراتيجية تقربنا من نيل حقوقنا في بناء الدولة المستقلة، لكن هذا التيار، على الرغم من نشاطه، لم يصل بعد إلى مستوى التأثير المباشر والفاعل داخل الحركة. ■

إن هاجس الحفاظ على السيطرة على قطاع غزة الذي تعتبره "حماس" منطقة محررة، وبالتالي يصلح لإقامة نموذج لحكم إسلامي فيه، وكذلك التحولات في بنية الحركة والتي ظهرت عليها بعد سيطرتها على القطاع - وخصوصاً تشكل مراكز قوى تملك السلاح والمال ومواقع في السلطة - إلى جانب ما يشكله المال السياسي الخارجي من قيود على الموقع السياسي، أمور كلها تشكل عائقاً أمام المصالحة الوطنية. ويمكن القول إنه حتى لو جرى توقيع الورقة المصرية، وتمت التفاهات بين "فتح" و"حماس"، فإن المصالحة (بمعنى الشراكة السياسية في الحكم والموقف السياسي) تبقى بعيدة المنال، بل إنها في أحسن الأحوال ستكون أمام محاصصة سياسية وتقاسم وظيفي يحفظ لحركة "حماس" سيطرتها على القطاع، ولحركة "فتح" سيطرتها على الضفة، مع بقاء الطرفين تحت سطوة الاحتلال. وتستدعي المصالحة من طرف "حماس"

## المراجع

- أبو عمرو، زياد. "الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة". عكا: دار الأسوار، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.
- التقارير الدورية لسنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، والتي صدرت عن مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في قطاع غزة، وخصوصاً تقارير مؤسسة الميزان والضمير وحقوق المواطن.
- حجازي، محمد. "الديمقراطية والإسلام السياسي". مجلة "سياسات"، العدد ٦ (٢٠٠٨).
- ——. "قراءة في تجربة حماس في الحكم". مجلة "أوراق فلسطينية"، العدد ٢ (٢٠٠٨).
- الحروب، خالد. "حماس: الفكرة والممارسة السياسية". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- حوراني، فيصل. "الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ - ١٩٧٤". بيروت، مركز الأبحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.
- "رزمة القوانين الخاصة بالسلطة الفلسطينية والميثاق الوطني ووثيقة الاستقلال".
- الشريف، ماهر. "البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني". قبرص، نيقوسيا: مركز الأبحاث ومركز الدراسات الاشتراكية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.
- "ميثاق حركة حماس"، المادة الثانية.
- هالتر، ماريك وأريل لوران. "مجانين السلام". ترجمة هنرييت عبودي. بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.